

## زاد المستقنع (49) | تابع شروط البيع | شرح د. عبد الحكيم

### الجلان

عبدالكريم الخضير

السلام عليكم ورحمة الله. الحمد لله افضل ما ينبغي ان يحمد. وصلى الله وسلم على افضل المصطفين محمد وعلى الله واصحابه ومن تعبد. اما بعد فسائل الله جل وعلا ان - 00:00:00

يوفقنا واياكم للعلم النافع والعمل الصالح. وان يرزقنا الفقه في دينه والاهتداء بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم جرى الحديث في الدرس الماضي في الكلام على بعض شروط البيع وكنا قد انهينا ما يتعلق بالشرط الرابع او الخامس. رابع وان الخلق - 00:00:20 من شروط البيع وهو ان يكون من مالك او مأذون له فيه ان يكون من مالك او مأذون له فيه. وقبل ان ننتقل الى الشرط الذي بعده. فثم مسألة مهمة كنا في الدرس - 00:00:51

قاضي اه ارجأنا الكلام عليها اه الى اول هذا الحديث لانها لم نذكرها الا اخر وهي مسألة مسألة كثير آآ او مسألة كثير وقوعها والسؤال عنها وهي ما يتعلق بالبيعات - 00:01:11

التي تتعامل بها بعض البنوك بعض الشركات بعض الجهات. وهي ان يبدي المشتري رغبته في سلعة ما. ثم يذهب الطرف الثاني ان كان بنكا او شريكة او غير ذلك فيشتري هذه السلعة ثم يعود فيبيعها على ذلك المشتري - 00:01:31 فهل يكون ذلك من بيع ما لا؟ من بيع ما لا يملك خاصة انه في كثير من الاحوال يشرع في مقدمات البيع قبل ان يشتري السلعة. فربما قال بان ابني ساشترىها بسعر كذا. واسبابه - 00:01:59

عليك بسعر كذا فهل يكون ذلك صحيحا او لا؟ وهل يكون ناقض داخلا في هذا الشرط؟ فيتحقق فيه انه باع ما لا يملك ولا وما لا يؤذن له فيه - 00:02:25

وهل فيها نوع تحايل ام لا اذا تقولون كيف تقول يا مصطفى بعض الاخوان افتقنادهم في الدروس الماظية واليوم احسن قليلا لعل ان شاء الله المانع يكون خيرا ودنا تتفقدون من لم يعني من طالت غيبته او رجع الى - 00:02:45 ما كان. طيب ماذا تقولون؟ هذه مسألة مهمة شكرًا شيخ حسين لماذا طيب لو كانت موصوفة لا ما فيها سلامات وما ما تعاقد معه قبل ذلك ثم استعاها له؟ هذا لو تعاقد يكون سلاما. طبعا هذه المسألة تعرفون انها - 00:03:23

عليها مدار كثير من بيعات الشركات والبنوك. واذا قيل بفسادها فانها يتربت عليها فساد كثير من وليس هذا مناط للمسألة في ان تقول بصحتها وعدم لان هذا ما يسمى ببحث المسائل تحت ضغط الواقع وهذا ليس - 00:04:15

مسوغ في كل حال الا ان يضطر اليه في بعض المسائل كما جاء عن علي لما قال لا يصلح امر الناس الا هذا ونحوه لكن اه نقول يعني انه ينبغي ان يتتبه لها من جهة وقوعها. هذه المسألة اه التي هي بهذه الصورة - 00:04:35

نقول اولا هل تم فيها البيع قبل ان يملکها هل تم فيها البيع قبل ان يملکها؟ لا اليس كذلك؟ فاذا لم يكن قد تم البيع قبل ملکها فانه لا يتعلق بها شيء. اليس كذلك؟ اما اذا كان قد تقدم ذلك بعض مقدمات - 00:04:55

البيع فليست مقدمات البيع ببيع حقيقة. ولا تترتب عليها اثاره. فلو قال مثلا باني ساشترىها بمبلغ كذا وساييعك بمبلغ كذا وسأشرط عليك كذا وسأطلب منك كذا. فكل هذه ايش؟ هل - 00:05:25

هي اجراء لعقد البيع حقيقة نعم ليست اجراء ولما جل ذلك لو انه بعد مثل هذا الكلام هل لاحد من الطرفين ان يلزم الاخر بشيء؟ لا.

فبناء على ذلك حتى ولو كان فيها بعض مثل هذه المقدمات - 00:05:45

فانها لا يتعلق بها شيء الثالث انه يعني هل يقال وهذا هو اكثري يعني ما يمكن ان يأتي منه الالبس؟ هل يقال من ان هذه حيلة على ونحوه كما يقول بعضهم من خاصة اذا كان سيشتريها بثمن مؤجل فيطلب من هذا ان يشتريها بثمن حال ثم - 00:06:05  
اشتريها بثمن مؤجل فنقول الحيلة حقيقتها انها عقد صوغي ليس له حقيقة وفي حقيقة وفي هذا العقد هل له حقيقة او لا؟ له حقيقة له حقيقة لانه سيشتري هذه السلعة فعلا - 00:06:35

ثم يعود في بيعها ستدخل الى ملكه سيكون ظمانها عليه سيكون غنمها له ربما ترتفع الاسعار بعد شرائها يكسب من ذلك وقبل ان يتصرف فيها لذلك الراغب في الشراء وقد تهبط الاسعار - 00:07:00

قرروا بذلك. اذا هي ملك حقيقي تترتب عليه اثاره. فان قال قائل من ان هذا لا علاقة له بهذه الاشياء. فربما هو اصلا لا يبيع في هذه السلع ولا يشتريها. ولا يعرف ان هذه السلعة الموجودة في المكان الفلاني - 00:07:20

بالسعر الفلاني الا عن طريق هذا الشخص اليه كذلك؟ فنقول هذه صفة لا تؤثر في الحقيقة شيئا. وذلك انها راجعة الى اصل صحيح. ما الا اصل الصحيح في هذا ان بيوغات الناس وشرائهم حقيقتها انها مبنية على ماذا؟ على تتابع - 00:07:40

الناس وطلباتهم اليه كذلك؟ وسواء كان هذا بمعرفة حركة السوق بعمومه وان الناس يرقبون في هذه السلع او ان الناس يبعدون عن هذه الاشياء او ان الناس يحبون هذا او لا يحبون ذلك او يغالون في هذا او ينقضون من هذا - 00:08:04

ليست هذه هي اصل بيوغات الناس فسواء عرفها بالطريقة العامة او كان ذلك بالطريقة الخاصة في ان يبدي شخص رغبة في سلعة ما واضح يا اخوان؟ ولما جل هذا ما من قال من ان فيها حيلة او نحو ذلك او انها فانه ليس ب صحيح. وذلك - 00:08:24

الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في شرحه شحن ممتع آآ ربما ذكر هذه الصورة وشدد فيها وذكر انها حيلة ونحو ذلك وهذا ليس ب صحيح في حين ما ذكرت لك اذا تكلمنا على هذه الصورة فينبغي التنبية على مسألة مهمة تدرج في هذه الصور وفي - 00:08:46  
بصور كثيرة وهي ان مثل هذه الصورة هي صورة واحدة في اصلها ربما تنفع تفرعوا عنها عشرين صورة في الواقع. فقد يكون في بعض تفريعات هذه الصور ما ليس ب صحيح - 00:09:06

وان كان اصلها صحيحا. يعني بمعنى ان يأتي واحد ويطبق هذه الصورة لكن بطريقة خاطئة اليه كذلك واضح او ليس بواضح؟ يعني اذا وقعت بهذه الصورة فليس فيها الا انها بيع صحيح تام. لكن لو مثلا قال له انا - 00:09:27

لا ابيعك ولا لكن اعطيك خمس مئة ريال عارف انك لا تورطني اذهب واشتري ثم لا تشتري مني وقد اخسر فيها فهنا هذه من تلك الصورة لكن ايش؟ دخل فيها ما قد يؤثر عليها. فاخذه لهذه الخمس مئة ريال - 00:09:47

وطلبه هذى اما ان تكون عربونا او عوضا عن خسارته فيما لو خسر فيها نعم وكل ذلك يدل على انها ايش آآ ان لا يقصد حقيقة العقد ولا تترتب عليه وانما يقصد شيء اخر وهو ان يطلب مال بمال. في مثل - 00:10:08

في هذه الحالة وهذه صورة موجودة لبعض البنوك. بان يطلبوا مثلا الف ريال او اقل او اكثر عند اجراء ذلك العقد فحقيقة هذا اه ان لا يكون ذلك البيع صحيحا. لانه لم اه يقف الحد - 00:10:29

آآ في ذكر الرغبة في الشراء من عدمه. ولا الكلام على مقدمات البيع من عدمها. ولكن انتقل الى آآ الشروع في بعض مقتضيات البيع وذلك دال على عدمه. فهنا في هذه الحالة ترجع المسألة الى مسألة اخرى اما ان - 00:10:49

تكون ايش؟ بعض الناس يظن ان كل معاملات البنوك تكون غباء وليس ب صحيح. في مثل هذه المسألة ما الذي آآ لو افترضنا انه اخذ بعض المبلغ قليلا او كثيرا من خمس مئة ريال او عشرين الف ريال او مئة الف ريال نقول هنا انها ايش؟ داخلة في - 00:11:09

في بيع ما لا يملك الانسان وبيع ما لا يملك الانسان بيع محروم. اليه كذلك؟ لكنه لا يدخل بباب الربا. لان هذا هذا ينبع من اشياء وذلك يتعلق بها اشياء وهذا يترب عليه وعيده وذا لا يترب عليه سوى فساد البيع والتصرف الانساني فيما لا يملك - 00:11:29

وهنا قد يقال باجازته اذا اجازه المالك او عدمه. لكن ايضا قد تكون هذه الصورة لها مأخذ اخر من من جهة انه لا يطلب حقيقة العقد فتكون ايش؟ حيلة للربا وهذا لا شك انه ظاهر في كثير من هذه الصور - 00:11:49

فيتبه لهذا حتى ولو غلت هذه الاشياء ببعض التحسينات كقولهم من ان هذه مصاريف ادارية او غيرها فان ذلك لا يغير من حقيقة الامر شيئاً وهو ان هذا طلب المال - [00:12:09](#)

على غير وجه صحيح فان حقيقة البائع والمشتري لابد ان يلحقه شيء من التبعة فيزيد ذلك ربحاً او تارة بحسب ما يؤول اليه حاله. فبناء على ذلك اذا تبين معنا اصل الصورة وانها صحيح وقد يرد لها بعض - [00:12:29](#)

التطبيقات غير الصحيحة فيتبه للفرق بينها يعلم ما يتعلق بها. واضح المشايخ لا شك ان هذه الرسوم الادارية هي ايش ليست مقصودة لنفسها. وانما هي اما للزاء قصد ابرام احد قصد ابرام الطرف الثاني للعقد والزامه بذلك - [00:12:49](#)

في حالة انتقال البيع اليه. نعم او تعويض خسارتهم فيما لو لم يشته وقد تورطوا بشرائه كما يزعمون. فبناء على ذلك لا شك ان هذه لا تكون صفة صحيحة ويكون اكثر المعاملات بناء على ذلك ليس صحيحاً - [00:13:24](#)

كيف لا اذا كانت من ضمن عقد البيع لا اشكال لكن اذا كانوا يقولون حتى لا هم يقولون احياناً ما يأخذونها لكنها يشترطونها عليك يقولون لو ان اتنا اه انه تم انجذب العقد فهي سنقسم عليك هذا المبلغ فهذا هو محل الاشكال. نعم - [00:13:43](#)

والتورق في ايش؟ هذه ستأنينا سورة التورق فيما يتعلق بها لعلنا نرجعها الى حيث يأتي موطنها نعم باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين. اللهم اغفر لنا - [00:14:12](#)

يا رب العالمين فلا يستطيع اه هذا هو الشرط الرابعليس كذلك؟ ها؟ لا الرابع لانه ذكي اول شيء شرط التفاظي ثم كون العاقد جائزة تصرف صحيح وهذا. وكون العين مباحة النفع والرابع ان يكون - [00:14:42](#)

كم مالك او يقوم مقامه هو الخامس ان يكون مقدوراً على تسليمه. اه بعد ذلك يقول المؤلف اذا ان يكون شakra على تسليمه. يعني ان يكون المباع مقدوراً على تسليمه. فلا يصح للانسان ان يبيع شيئاً لا يستطيع تسليمه - [00:15:22](#)

ان ذلك يفضي الى آآ وقوع الغرر على واحد من المتابعين. نعم. فإذا باعه شيء لا يمكن تسليمه فإنه يفضي الى ان يدفع ثمنه في غير موطنها او لا يدفع آآ مالا بدون ما - [00:15:42](#)

تعوضه ولا يقابلها. وفي بعض الاحوال ايضاً انه قد يباع ما لا يقدر على تسليمه بسعر زهيد فيحصل عليه المشتري سيكون في هذه الحالة اه تفويت على البائع سلطته واخذها بدون الثمن التي تساويه. فلا جل ذلك قال اهل - [00:16:02](#)

اهل العلم من انه من شروط البيع ان يكون مقدوراً على تسليمه. وفي اصل هذا الشرط هو ما جاء في حديث المسلمين في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وهذا الحديث اصل من الاصول التي تتعلق بها - [00:16:22](#)

كثير من من المعاملات فبناء على ذلك او وجه ذلك انه ان غير المقدور على تسليمه لا ينفك من وجود غرر فيه. فان بيع غير المقدور على تسليمه يفضي الى آآ على حصول النقص على واحد - [00:16:42](#)

من المتعاقدين والغالب انه يكون على المشتغل فإنه قد يشتري هذه السلعة فيبذل لها الثمن ثم لا يستطيع تحصيلها. لكنه في في بعض الاحوال كما قلنا انه لا شك ان الغالب ان آآ ان مثل هذه السلع تباع بدون ثمنها. فقد يحصل عليها - [00:17:02](#)

كيف يكون ذلك ايضاً تفويتاً على البائع آآ ما كان يمكن ان يأخذ آآ اكثر من هذا القدر وان يكون قد زهد في سلطته فباعها بدونها قال فلا يصح بيع ابق وشاهد آآ بيع الباقي يقصد به ايش؟ هو - [00:17:22](#)

فالعبد اذا هرب من سيده يسمى والبعير اذا ذهب على صاحبه يسمى شارداً والفرس اذا ذهب تسمى عائق يعني اه تسميات في العربية اه خاصة وكلها يعني تدخل في عدم القدرة عليها وذها بها على اصحابها. ففي مثل هذه الاحوال كلها او مثل - [00:17:42](#)

اعلقت بعض هذه الامثلة من انه لا يصح اه لا يصح بيع هذه الاشياء. لانه قد يشتري ذلك العبد الباقي الباقي ثم انه لا يدرى مكانه ولا يعرف آآ مأوى فيفوت على الانسان آآ تلك - [00:18:12](#)

معنى التي بذلكا ثم قال والشاهد مثله اذا كان البعير شارداً. قال وطير في هواء. الطير وفي الهواء مثل اه هذا فإنه يفضي الى انه يباع ما لا يملك. اه يباع ما لا يقدر على تسليمه - [00:18:32](#)

لكنهم ايضاً ذكروا هنا في طي في بيع الطير في الهواء ان للمنع منه علة ثانية. وهو ان يكون ان قد يكون اه من جهة اخرى غير

مملوک. فانه غير مقدور على تسليمه وقد يكون - 00:18:52

غير مملوك فلو قال ابيعك هذه بكذا هل يتصور ان شخصا يبيع طيرا وهو لا يملكها نعم يتصور مثل هذا. وذلك كمثل ان يعني يكون في مكان بحيث يصطادون وكل واحد منهمما ينافس صاحبه على الصيد. فقال اترك لي هذه الاشياء لا تتصد لها ولك كذا وكذا. فقد يكون

00:19:12 -

جميع أنواع الطيور ما كانت تألف الرجوع الى مكانها - 00:19:46

جميع انواع الطيور ما كانت تالف الرجوع الى مكانها - 00:19:46

ما كانت لا تألف الرجوع ولا تستقر في محل بعينه. فلو ان شخصا مثلا عنده بعض الطيور التي تذهب وقد اطلقها تتنقل حيث تشاء.  
ثم تأوي الى مكانها ذلك. فان الحكم فيها الحكم في بيع سائر الطيور - 00:20:06

ثم تاوي الى مكانها ذلك. فان الحكم فيها الحكم في بيع سائر الطيور - 00:20:06

التي لا يقدر على تسليمها طبقوا عليها العلة وهي انه لا يقدر على تسليمها فالحكم في ذلك واحد من جهة انه ينطبق مكانتها بعينه. فالفحص في ذلك واحد من جهة انه ينطبق طبقوا عليها العلة وهي انه لا يقدر على تسليمها

فعد اهـ، العلم انه اذا كان المكان مغلقا - 00:20:46

00:20:46 - مغلقاً، المكان، اذا كان العلم انه اها

فإن كان يمكن الوصول إليها والامساك بها بسهولة فلا إشكال. في صحة البيع لانه هنا تحقق بقى الشرط وهو القدرة على التسلیم.

الكتاب المقدس - العهد القديم - العبرانية - العبرانية - العبرانية

ما دام يمكن الوصول اليه فإنه يصح بيعه في تلك الحال. لكنهم يجعلون هذه الدرجة دون الدرجة الاولى في اه يعني الاتفاق عليه من

CC BY-SA 4.0 International license. Use permitted only under the terms of the license.

فبناء عليه نقول اذا كان في مكان محظوظ وامكن الوصول اليه فالاصل صحة البيع في تلك الحال. حتى ولو كان فيه

كالجمع بين القولين وأشار إليه بعضهم إذا كان ذلك العنت والمشقة مشقة كثيرة وتأخذ وقتاً فان هذا يفوت على المشتري المبيع في

لابد من تفعيل جميع المعايير السابقة لبيان دين العائد والمستحق

والىه الا بعد شهر او بعد شهرين او نحو ذلك فنقول في هذه الحال لا شك ان القول من انه غير مقدور على التسليم آله اوجه ولا بعده اوهاته اييس كذلك؟ فادا في مقدور يصل **66,22,54**

او في بعض اوقاته فيكون كما لو لم يقدر على تسليمه. آ قال وسمك في ماء كذلك ذلك القول في السمك في الماء كالطير في الهواء.

00:23:18 | سالیک |

لماذا؟ لأن السمك في الماء أيضا فيه علة أخرى. ما هي ما هي كيف لا عزم التسليم فيها جميعا لا هذا قد يكون يملكه. ها طبعا هو دخا في رسائل الطلاق الماء من جهة عالم الماء. ف بعض الأحجار معدة لاشتراكه معه القدرة على التسليم في بعض الأحجار

00:23:39 - اخبار

لا لا هذا هيئ لكن ما العلة الثالثة؟ العلة الثالثة الجهل فيه في الغالب. اذا لا الجهل فانك ما تدربي ما في وسط هذا هذه البحيرة من الاسماك. فقد يكون كثيرا وقد يكون كثينا وقد يكون صغيرا وقد يكون - 00:24:14

الاسماء. فقد يكون كثرا وقد يكون كبراً وقد يكون صغيراً وقد يكون - 14:24:00

الى غير ذلك. فاذا اما الطير في الهواء تستطيع ان تراه وتعريفه. حتى ولو كان بعيدا. استطاع الوصول اليه بسهولة. اما سمك في

الآن في نشراتنا وصفحة المقالة في فالدان قالاباشان يحيى الرازي

هذا فبناء عليه لو كان في مكان محوز نعم يمكن الوصول اليه؟ نعم فهل يكون ذلك البيع صحيحًا نعم نعم يا عمر أنا ما قلت لك إلا  
الآن عرفت أن حماراً خطأ لا نقول خطأ - 00:24:54

الإذاعات والتلفزيون - خطأ المقصود خطأ المقصود

لكن نقول من انه يحتاج الى قيد. الذي قلناه سابقا فانه يصح من هذه الجهة لكن بشرط ان يكون معلوما. فإذا كان مثلا الماء رقيقا يمكن رؤية السمك فيه من خلال الماء ونحو ذلك لصفاء ذلك الماء ولقربه ونحوه فيكون صحيحا. والا - [00:25:18](#)

ففي هذه الحالة لا يكون لا يكمن صحيحا. فإذا اه لا بد ان يكون السمك مملاكا. وان يكون معلوما. وان يكون في مكان محوس. حتى ولو كان فيه تعب ومشقة كما كنا في الطير في الهواء - [00:25:41](#)

كما قلنا في الطير في الهواء فإذا كان في مكان مغلق حتى ولو تعب في الوصول اليه. آفلاجل ذلك يقولون اذا فكان في نحو البراك ونحوها فانه ايش؟ فانه يصح بيعه اما اذا كان في البحر او في مكان متصل ببحر او نهر - [00:26:01](#)

فانه لا يصح بيعه. لكن في هذه الاحوال او في هذه الاوقات تجددت من الامر ما يمكن ان يحكم بانه ايش؟ بعض ما في البحر بعض ما في البرك. اليه كذلك؟ فانهم الان للتطور العلم يوجد من الصواب والموانع والحوافظ التي - [00:26:21](#)

احفظوا آآ هذا الاسماك فلا تتجاوز هذا المكان ببعض الطرق الحديثة التي يستعملونها وتعرفون هذا. فعلى سبيل المثال ما يسمى في شعبة في الليث من مشروع لهذه الاسماك ونحوها على هذا الطريق وفي البحر لكنه في مكان آآ في - [00:26:41](#)

اه لا يمكن للسمك ان تتجاوزه اه فعلى كل وان كانوا اصلا لا يبيعونه بهذه الطريقة لكن لو افترضنا انه بيع في مكانه لا يصح في مثل هذه الحال للجهل به. اما اذا علم وآآ - [00:27:01](#)

اه قدر على تسليمه فانه يصح وينتفي الحكم الذي ذكره الفقهاء في هذا الموطن. نعم. ثم قال المؤلف رحمة الله ولا مغصوب من غير غاصبه. فلو غسل صورة هذه المسألة ان يغصب من الانسان شيء - [00:27:21](#)

فلو انه اخذ منك اه كتابك فصار الغاصب نعم آآ يمتنع من اعطائك لكتابك فجاء شخص وقال انت لن تستطيع ان تستفيد من هذا الكتاب ولن يعطيك كتابك فاشترىه منك بهذا. الكتاب يساوي مئة ريال فاشتراه بعشرة ريالات. قال خذ عشرة ريالات احسن من ان يذهب عليك من كل جهة - [00:27:41](#)

كما نقول في مثل هذه الصورة يكون البيع صحيحا او ليس ب صحيحها ماذا تقول ايش يقولون؟ صحيح او ليس ب صحيح ليس ب صحيح انا اقول يمكن ان يكون صحيحا عيسى - [00:28:17](#)

وما التفصيل وهل الحاجة هل تفصيلها الا عندك هو الكلام الذي ذكره المؤلف اذا. فنقول هنا ولا مغصوب من غير غاصبه او قادر على اخذه. فنقول قل ننظر الى هذا الشخص فان كان قادرا على اخذه فانه يصح البيع والحال هذه. او كان غاصبا او كان هو الغاصب - [00:28:51](#)

قال اعطيك عشرة ريالات او عشرين ريالا وننتهي ولا ففي هذه الحالة يصح البيع. يصح البيع من جهة البائع لكنه قد يكون من جهة الغاصب ليس ب صحيح ذلك الفعل. لكن يصح لك - [00:29:25](#)

لتستلم ذلك الثمن فيكون لهذه الصورة تعلقا من جهة عقد ذلك البيع فيكون عقدا صحيحا ومن جهة الغصب والتسلط عليه وبخسه حقه يكون ممنوعا. فإذا هذا ما يتعلق المسألة - [00:29:42](#)

انه اذا كان البيع المقصود من غير غاصبه او غير قادر على اخذه فلا يصح لماذا؟ لأن فيه فيه عدم القدرة على التسليم ومن صحة البيع ان يكون مقدورا على تسليمه. ولا ان في بيعه على هذه الحالة غرر على المشتري لانه قد يستطيع قد يبذل - [00:30:02](#)

ذلك الزمن فيحصل بده وقد لا يحصل بده. نعم. وان يكون من عندهم نعم هذا هو الشرط السادس السادس من شروط البيع وهو ان يكون معلوما برأية او صفة. وهذا من اهم شروط البيع. واكثر ما يتعلق به اه فساد - [00:30:22](#)

بيوعات او تمامها وهو العلم بالمباع فلا بد ان يكون المباع معلوما نعم وهنا اه فلو كان المباع غير معلوم فان ذلك يفضي الى الجهالة به. والجهالة به تفضي الى حصول - [00:31:02](#)

الغرر فيرجع الى الحديث المتقدم في النهي عن غير المقدور على تسليمه. فانه اذا لم تعلم فقد تظن ان ذلك الشيء يساوي مئة وهو لا يساوي الا عشرة فبناء عليه لا بد ان يكون المباع معلوما. لا بد ان يكون المباع معلوما. لأن عدم العلم - [00:31:22](#)

المباع ايش؟ فيه جهالة والجهالة مفضية الى حصول الغرر على واحد منها فبناء بناء على ذلك نقول من انه لا يصح البيع حتى

يكون معلوما. وبما يتحقق العلم يقول المؤلف رحمة الله برأوية او صفة. فإذا رأى المباع فان رؤية المباع من اهم الاشياء التي -

00:31:51

تعرف بها سلامة المباع وسلامة المباع العلم به فبناء على كذلك اذا رأه فانه يصح البيع. هل آلتزم آراؤنية في كل شيء. التعبير بالرأوية اه هو تعبير اغليبي. لأن اكثر ما يمكن اه - 00:32:21

درأك الاشياء بها هي العين. ولكن في بعض الاشياء قد يكون ايش ؟ العلم بها بغير الرؤية. اليه كذلك بعض النقش مثلا انما يعرف بتحسسه ولمسه. اليه كذلك ؟ نعم وبعض الاشياء في شمها - 00:32:51  
 كالعطور ونحوها. التعبير بالرأوية هو تعبير اغليبي. ولذلك يقولون هنا من انه يصح بيع الاعمى مع انه لا يرى. لكن اذا كانت السلعة يمكن ادراها والعلم بها باي صفة اخرى - 00:33:11

فاي صفة اخرى. اذا هذه يعني احدى المسائل التي تتفرع عن هذه المسألة. وهو ان الرؤيا لان الرؤية هي اغلب ما يحصل به ادراك المباع. فلو كان ادراك المباع يحصل بغير الرؤية لكان كافيا كافيا في تحقق ذلك الشرع - 00:33:31  
 واضح ؟ كما لو كان ذلك المباع يعرف بلمسه او كان ذلك المباع يعرف بشمها او كان ذلك المباع يعرف بذوقه وبناء عليه ايضا نقول بصحبة بيع الاعمى وان لم يرى ذلك المباع اذا امكنه العلم به. كما لو كان - 00:33:51

انا في واحدة من هذه الاشياء واضح ؟ الصورة الثانية او المسألة الثانية قال برأويته يعني رؤية المباع. وهذه اه تتحقق برأوية جميع المبيع ولا اشكال في صحة البيع والحال هذه. فإذا لم يرى الا بعضه. فهل يصح المباع والحال هذه - 00:34:11  
 ام لا اذا لم يرى الا بعض المباع لم ينزل فيه جهالة لا يصح المذيع لا يصح البيع ها ؟ يصح ؟ لماذا طيب وش تقول يا شيخ حسين هم قالوا هذا كلاما يعني نصوا على هذه المسألة. اذا كانت رؤية بعض المباع تدل على جميعه. اذا كان - 00:34:41  
 رؤية بعض المباع تدل على جميعه. فبناء ومثلوا لها بالمثال الذي ذكره آزميلكم كالرأوية الصغرى متماثلة الاجزاء. الصغرى ايش هي ؟ هي كومة الطعام المجموعة. كثيرا ما توجد هذه في جميع البلدان والاماكن. يجمع الطعام فيري بعضه ويكتفي بذلك عن رؤية جميعه. فيقولون من ان - 00:35:32

انه اذا كانت الرؤية دالة على ذلك فانها يصح. ومثلوا لذلك برأوية احد وجهي الثياب اذا كان غير منقوش لان اذا كان منقوش النقش يختلف من مكان الى مكان فقالوا اذا لم يكن منقوشا فان رؤيته من هذه - 00:36:02  
 جاء كرؤيته من الجهة الاخرى فلا يحتاج الى تقليبه. نعم. وقالوا في مثل هذه الحال بصحبة البيع. اه ذكرروا صفة اخرى نعم وهي قالوا كما لو كان اه في اه في اه في اه - 00:36:22

تحوي علاقة ونحوها ففتح له واحدة منها في عدل من اجله ناس او في اعداء من جنس واحد يعني في آآآآ مثل آآآآ العلاقة او ما نقول العلاقة مثل ايش ؟ ها - 00:36:42

يعني مثل حافظة او شيء الفقهاء لهم تسمية المهم اذا كانت هل رؤية واحد منها كرؤوية جميعها آآهم ذكرروا نحو من هذه الصورة فقالوا من انها في هذه الصورة تصح آآ وتكون كرؤوية البعض المباع الدال على جميعه. ثم بعد ذلك قالوا ولا يصح - 00:37:05  
 بيع الانموذج فهل بينهما فرق ؟ او بينهما تشابه ؟ فعل نموذج ايش ؟ تعرفون بيع الانموذج ان اه يبين البائع للمشتري شيئا من المباع يقول ابييعك اه هذا الشيء هذا كهيئه لهذا الهاتف. ولا يبييعه هذا الهاتف ؟ نعم وانما يبييعه مثله - 00:37:35

فيりبه انموذجا له فهل يصح في مثل هذه الحالة او لا يصح طبعا الحنابلة قالوا من انه لا يصح بيع النموذج. لانه ليست رؤية للمباع ولا بعضه وكأنهم وقالوا اما اذا كان رؤية بعض المباع الدالة عليه وذكرروا تلك انه يصح. ما الفرق بين - 00:38:08  
 من المسألتين عندك شيء يا حسين فيها ؟ لا هم اجازوا اذا كانت شيء اشياء في في حاوية او حافظة متساوية الاشياء اجازوها ثم قالوا ولا يصح بيع النموذج ولم يفرق - 00:38:36

يعني هم اه لعل سبب الفرق بينهم انهم بيع الانموذج لا يتعلق به العقد اصالة. فليس هو مبيعا ولا جزءا من المباع. واما في الصورة الاولى ان تكون مثلا يفتحوا لهم - 00:39:00

مثلا اه علبة وتكون العلب جميعها فيكون جزءا من المذيع دالا على بعضه. فهناك قالوا بصحته وهنا لم يقول بصحته. وهنا لم يقولوا اه بصحته لان بيع النموذج ليس هو المبيع ولا جزءا منه. يعني ليس هو سيعطيه هذا الهاتف - 00:39:24

مع هاتفين اخرين ويقول لا هو سيرغى هذا وسيبغيه غيره. فليس هو المبيع ولا هو آآ يعني جزءا منه. فبناء على ذلك كانوا اتفقا بين هاتين المسألتين. مع انها يعني فيها شيء من الاشكال والاشتباه بها. اه بينهما. ولاجل ذلك - 00:39:44

قال جمع من الفقهاء الحنابلة من انه اذا كان الانموذج يدل على صفة المبيع فانه يصح. بل في بعض الاحوال كانوا البيع بالانموذج اصح من البيع بالصفة. لانه ادل على تحقيق المقصود والوصول الى والعلم به - 00:40:04

وهذا الكلام يقال في الازمان الماضية التي يكون تكون الاشياء غير متفاوتة تكون الاشياء متفاوتة غير متجانسة من كل وجه ويكون بينها فروقات آآ تفضي الى فرق في السعر وزيادة فيه او نقص - 00:40:24

نعم اما في هذا الوقت فلا اشكال من انه يصح بيع الانموذج. لماذا؟ لان العلم التي ذكرها الفقهاء في المنع منه غير موجودة بوجه من الوجوه. واضح ولا لا؟ ولاجل ذلك في في - 00:40:44

اكثر ما يقال من تسعه وتسعين بالمئة ان الذي تراه مثل الذي تأخذه لا يختلف باي في قليل ولا كثير في جانب كثير من المشتريات لان الصناعات لما كانت في هذا الوقت صناعات اه فيها الحدق الانضباط - 00:41:04

تمام المماثلة فيه صارت الاشياء مثلية. وهذا هو هذا لا يختلف عنه الحال فبناء على ذلك نقول من ان آآ يصح في هذه الحال على كل حال حتى بيع الانموذج فيما مضى صحيح جمع من - 00:41:26

حقيقي الحنابلة وهذا هو الاصح اذا كان حقيقة يفضي الى او يصل الى نبيع او اه العلم به فلا شك. وهذا هو الاغلب. فاذا كان في هذه الاوقات التي تتمثل للأشياء فان القول بصحة الانموذج - 00:41:46

اه هو الاقرب من جهة الشرع وهو الذي لا غنى للناس عنه. فان الناس في مثل هذه الاوقات يتباينون على هذا النحو آآ لا آآ يعني يجدون في ذلك غضاضة ولا اشكالا ولا يجدون بعد ذلك آآ حرجا ولا اختلافا. فدل على صحة - 00:42:06

في مثل هذه الاحوال على ذلك الحال. اذا هذا ما يتعلق ببيع نموذج اه ثم قال او صفة ماء ايضا العلم بالمباع اما ان يكون برأيته واما ان يكون بوصفه. واذا - 00:42:26

فقالوا بصحة الوصف فانما يقولون بصحة الوصف المنضبط بان يكون وصفه منضبطا. والوصف المنضبط هو ذكروا انه ما يصح بيعه سلما. وسيأتي بيان ذلك في السلف. فقالوا هي التي تنضبط في وصفها فهي التي يجوز بيعها بوصفها. ولاجل ذلك - 00:42:46

قال بعدها فان وصف بمال لا يكفي. يعني اذا كان بيع بغير وصف فلا يصح بدون اشكال لانه لا يعلم. او صف لكنه وصف لا يكفي للعلم بحقيقة فانه لا يصح. اليس كذلك؟ كذا ولا لا؟ يعني لو قال ابي - 00:43:14

بابا. من حديد لونه اسود. هل يكون ذلك كافية؟ لا يكون ذلك كافية. لانه قد يكون هذا البيع الباب من الحديد كبير كان وقد يكون صغيرا وقد يكون اه هذا الحديث من نوع كذا وقد يكون من نوعه كذا. وقد يكون هذا الصبغ الاسود جيدا وقد يكون ردينا. اليس كذلك - 00:43:34

ذلك ولو قال ابيك سيارة صغيرة باريعة عجلات من نوع نيسان او نوع توبيوتا آهل يكون ذلك كافية؟ لا يكون كافية. حتى ولو قال من انها اه كره الله او ما ادري ايش او كذا او كذا او كذا - 00:44:00

فانه لا يكون كافية. لكنه اذا وصفها وصف منضبطة بان يقول ابيك هذه هذا الباب. وهو بطول كذا وعرض كذا ومتانة كذا وصبع كذا ومن وارد كذا اذا كان له شركة اه جرت عادته ان يكون صنعتها له صفات معينة - 00:44:20

او نحو ذلك. وفي هذه الحالة يصح او لا يصح؟ يصح. اذا لابد ان يكون اللواء مما ينضبط وصفه وان يكون الوصف منضبطا. وان يكمل له الوصف. فاذا وصف على تلك الحال صح البيع حتى ولو لم يرى - 00:44:40

فلو قال مثلا عندي كتاب للروض المربع اريد بيعه يقول ما لا يقول كتاب مجلد. واحد للروض المربع فنقول هل هذا وصف كافي؟ ليس بكافي لكنه اذا قال مجلدة واحدة اه طبعة جديدة اه من طبعة دار كذا - 00:44:59

ولون ورق هكذا وليس فيها كذا ولا كذا تم ذكر اتم هذه الشروط فنقول فيها مثل هذه الحال يكون الوصول يتعلق الحكم بصحة العلم بالمبيع فيصح مع ذلك البيع ولا اشكال. آآ - [00:45:23](#)

اذا يتحقق او يتقرب معنا ان يكون المباع معلوما. والعلم بالمباع اما برؤيه او تقدم ما يتعلق بها او آآ لما ذكر الفقهاء ذلك فانهم ايضا قيدوا مثل هذه المسائل بقيديه وهي ان تكون الرؤيه او الصفة - [00:45:43](#)

مقارنة للعقد ان تكون مقارنة للعبد. والثانية اه او ان تكون ايش؟ بزمن لا يتغير فيه المباع غالبا فبناء على ذلك لو كان المباع معلوما ورآه المشتري لكنه في وقت غير مقارن للعبد - [00:46:03](#)

ويتغير معه المباع فان ذلك لا ينفع معه الشراء والبيع. فلو كان مثلا عرض عليه سيارته قال تشتري سيارتي اه التي معى؟ قال التي رأيتها معك العام الماضي؟ قال نعم. قال فابيعها بعشرين الفا. قال اشتريتها. هل يصح هذا - [00:46:30](#)

لا يصح لماذا؟ لانه وان حصل الرؤيه العلم بالمباع لكنها رؤيه ايش؟ لا يحصل بها انتفاء الجهة وذهاب الغارة لانها رؤيه سابقة للعقل. فيتغير معها المباع فلا يتحقق معها العلم به. واضح - [00:46:50](#)

ومثل ذلك الوصف فلو وصف له المباع في وقت ما ثم بعد ذلك اراد ان يعقد فقد يكون ذلك الوصف وقد تغير الاوصاف قد اختلفت فيزيد المباع او ينقص. فبناء عليه نقول والحال هذه من انه لا - [00:47:10](#)

لابد ان اه يكون ذلك تلك الرؤيه او الوصف مقارنا للعقد او مقاربا له لا يتغير معه المشهد وهنا قيده بما لا يتغير معه المباع. للدلالة على ان ذلك ليس له وقت محدد. وان - [00:47:30](#)

وذلك راجع الى المباع. فمن المبيعات ما يتغير حالها باليوم واليومين كبعض الفواكه ونحوها. ومن المبيعات ما لا يتغير حكمها الا بالوقت الطويل كمثل الدور والبيوتات والمزارع ونحوها ومنها ما هي بين ذا وذاك ككثير من المصنوعات مثل الهواتف - [00:47:50](#)

جواله والسيارات ونحوها قد تتغير في وقت اقل من ذلك او هي بين ذا وذاك واضح يا اخوان؟ نعم فاذا قال هنا فان اشتري ما لم يره او رآه وجهل او وصفه او وصف له بما لا يكفي سلما لم يصح ففي هذا اشارة على - [00:48:10](#)

انه اذا لم يتحقق ذلك الشرط وهو شرط العلم بالمباع فان البيع لا يكون صحيحا لانه اختل شرط من شروط صحة البيع وهو العلم به نعم. قال ولا يباع حمل في بطنه - [00:48:30](#)

فلو انه اراد ان يشتري ذلك ايش؟ ذلك الحمل الذي في بطنه هذه الدابة. قال هذه الدابة حامل الان فهل يصح البيع والحال هذه ام لا يصح البيع لماذا - [00:48:50](#)

من ناحية لماذا جرى النهي؟ الجهة؟ شوي شوي طيب اذا هنا يذكرون انه يتعلق به علتين. العلة الاولى الجهة بالمباع فقد يكون ذكرها وانشى وقد يكون صحيحا وقد يكون معينا وقد يكون اه كذا وكذا الى غير ذلك من واحدا او اثنين الى غير ذلك من الاشياء. ثم هو من جهة اخرى - [00:49:11](#)

قد يستطاع يقدر عليه وقد لا يقضى فقد يولد ميتا نعم فبناء عليه قالوا من انه يتعلق به آآ امرين عدم العلم به ولاجل هذا جاء انهي عن بيع آآ - [00:49:44](#)

الحمل في البطن كما جاء بذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن بيع الملاقيح. نعم. وجاء في الحديث الآخر البيع النهي عن بيع المضامين بعض اهل العلم يجعلون ذلك معنا واحدا. وبعضهم يجعلونه ينصرف الى معنيين. فالملقيح يتعلق به ايش - [00:50:00](#)

يتعلق بالحمل في البطن والمظامين المظامين يقولون في اصابع الفحل فيقولون نزع هذا الفحل عليه من من الاناث فحمله فهو بهذا وكذا. فيقولون منهى عنه في هذه الحال وفي تلك الحال فيتعلق به الحكم آآ في هاتين الحالين جميعا. قال ولا - [00:50:23](#)

في ضرع منفردين. كذلك اللبن في الضرع فانه لا يدرى ما حقيقة ذلك اللبن؟ هل يكون كثيرا او قليلا او نحوه؟ فلا يتعلق به اه الحكم فلا يتعلق به الحكم. وهنا قوله ولبن في ضرع منفردين. منفردين راجعة الى ماذا - [00:50:53](#)

الحمل واللبن في الضرع. فدل هذا على انه لو باعها مجتمعين جات ذلك. ما منفردين حاد يعني حال كون البيع وقع منفردا اه نعم اه  
فاما اذا قال بعنتك هذه الدابة بالف ريال وفيها حمل بمئة ريال فهي بالف ومئتين. فيكون هذا - 00:51:14

بيعا صحيحا. اليس كذلك؟ لأنها ليست بمنفردة. او قال بعنتك هذه الدابة بالف ريال وما في ضائعاها من اللبن بمئة ريال فيكون البيع  
في مثل هذه صحيحا لانه لم يقع منفردا - 00:51:44

كذا ولا لا وراكم اه هذا مفهوم كلام المؤلف نعم شوف ياشيخ اذا محل كلام المؤلف هنا هذا ليس ب صحيح. هذا المثال الذي ذكرته لكم  
ليس صحيح وانما مقصودهم ان يكون الحمل واللبن تبعا بيع تبعا. فهذه الدابة حامل تقول بعنتكها - 00:52:04

في الف هي وما في بطنها. فلم يقصد تبعا وليس له ثمن يخصه. وانما هو داخل على سبيل التبعية فيجوز ومثل ذلك اللبن. حتى انت  
في نفسك انك زدت فيها لاجل حملها. لكن الحمل لا ينفرد بزمن ولا يتوجه اليه العقد اصالة وانما - 00:52:34

اقع تبع واقع تبع لان هذا سبأتنا في باب تفريغ الصفة الصفة اذا جاء آآ بيع شيء صحيح يمكن اه بيعه وبيعه ما لا يمكن بيعه. اه  
سيأتي في تفريغ الصفة وسيأتي ما يتعلق به باذن الله جل وعلا. اذا هذا - 00:52:54

الذي يفهم من كلام المؤلف وهذا الذي يتعلق به نعم. قال ولا تسكن كثير اليوم في مثله لكن اظن المسك في فارغة تعرفونه المسك  
تعرفون المسك هو نوع من الطيب ويؤخذ المسك من - 00:53:14

النوع من الغزال اذا اشتدا جريانها نعم نفخت فيها نعم حتى تنفصل عنها فهذا هو الذي يكون فيه المسك ينقطع في الغالب ان في  
اه مقدمتها في عند رقبتها او نحوه. في مثل هذه الحال هذا هو المسك - 00:53:43

المسك فيباع فاما ان بيع في ثغرته يعني في وعائه الذي هو جلدتها مغلقا واما ان بيع مفتوحا سيقولون انه لا بيع المسك في  
فعهته لماذا؟ لانه يكون جاء مجھولا - 00:54:11

فيكون في مثل هذه الحالة فيه آآ عدم العلم به. عدم العلم به. فلا يصح آآ تعرفون لماذا يستعمل؟ طبعا هل هو غالى جدا المسك في  
فارته يبلغ الكيلو احيانا بعشرات الالاف. وقد يكون في شمه مباشرة - 00:54:30

عدم رغبة فيه. لانه يستعمل في الغالب انه لثبات الرائحة للاطياب وآآ فوغانها ظهورها. فيجعل شيء منه يسير مع بعض العطور فتى.  
ولذا ذلك في بعض العطور الدهن العود ونحوه تشمون فيه رائحة كرائحة الشاة او نحوها. هذا هو اصله من المسك - 00:54:53  
لانه لم يوزن وزنا جيدا او لم يضبط. فيفضي لنا. على كل حال هذا هو مشهور المذهب عند الحنابلة ان ذلك منهى عنه. وهو قول  
جماعة من العلم هو كذلك لانه قد يكون كثيرا وقد يكون قليلا وان قال بعض الفقهاء انه قد يقصد لبقاء حفظه لكنه لا يتلف بفتحه  
فبناء على ذلك - 00:55:23

ليس فيه شيء في بيعه في تلك الحالة آآ مفتوحا ولا يصح مغلقا. كيف؟ الفارة هي وعاؤه لأنها تكون كصغيرة جلة صغيرة كهيئته نعم  
مثل ذلك النوى في التمر لا لا مجھول لا يعلم فبناء على ذلك لا يصح بيعه والحال هذا - 00:55:43

صوف على ظهره. اذن ياشيخ يعني ما دام لان الصوف على الظهر تحتاج الى اه يعني كلام اخر. نكتفي بهذا القدر. كنت اظن اننا  
سننهي آآ هذا الشرط ان نقف على ان يكون الثمن معلوما لكن لعل آآ فيما ذكرناه في مسائل مهمة آآ كفاية باذن الله جل - 00:56:09